التداعيات الاقتصادية الكلية لجائحة كوفيد-١٩ على اقتصادات دول افريقيا جنوب الصحراء وسياسات المواجهة

د. سمر الباجوري
كلية الدراسات الافريقية العليا
جامعة القاهرة

د. محمود عنبر
كلية التجارة
جامعة أسوان

المستخلص:

ألقت جائحة كوفيد-١٩ (كرونا) بظلالها على كل دول العالم النامية والمتقدمة مخلفة العديد من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على كل الدول، دفعت البعض للجزم بأن العالم اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً سيختلف هيكليا عما كان عليه قبل هذه الجائحة. وقد اهتمت العديد من الكتابات مؤخراً بدراسة جميع أبعاد هذه الأزمة وتداعياتها على الدول المختلفة وكيفية مواجهة هذه التداعيات أو التقليل من أثارها، ومن أبزها بالطبع البعد الاقتصادي حيث ذهبت العديد من التحليلات أن من شأن هذه الأزمة أن تنقل اقتصادات العالم كلها إلى وضع أشبه ما يكون -إن لم يكن أسوأ- بالكساد الكبير الذي ساد العالم في ثلاثينات القرن الماضي.

وتهدف هذه الورقة لتحليل الأثار الاقتصادية الكلية المتوقعة لجائحة كرونا على اقتصادات دول افريقيا جنوب الصحراء والتي من المتوقع أن تشهد تداعيات صحية واقتصادية كبيرة جراء جائحة كوفيد-١٩ في ظل ما لديها من أنظمة وخدمات صحية محدودة، وذلك من خلال تحليل قنوات التأثير الداخلية والخارجية ومحددات هذا التأثير وكذلك السياسات الاقتصادية التي يمكن من خلالها التعامل مع هذه التداعيات.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الدول الافريقية البترولية، وتلك التي يعتمد اقتصادها على الموارد الطبيعية والسياحة هي الدول الاكثر تضررا من الازمة. توقعت الدراسة ايضا حدوث خلل في الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي لدول افريقيا جنوب الصحراء، يتمثل الخلل الداخلي في عجز موازنات دول افريقيا جنوب الصحراء مرتبط بزيادة الانفاق على القطاع الصحي وانخفاض الايرادات الخاصة بقطاعات الموارد الطبيعية والايرادات الضريبية. واما الخلل الخارجي فيتمثل في عجز في موازين مدفوعات الدول كنتيجة لتراجع الصادرات بالإضافة الي تزايد اعباء الدين الخارجي نظرا لانهيار اسعار الصرف.

وفيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التي اتخذتها دول افريقيا جنوب الصراء للتعامل من كوفيد-١٩، اوضحت الدراسة ان ما استخدمته دول افريقيا جنوب الصحراء قد يختلف الي حد ما عن السياسات المتبعة عالميا وذلك لأسباب تتعلق وطبيعة الهياكل الاقتصادية لهذه الدول، كما استعرضت الدراسة اهم السياسات المالية والنقدية التي تم اتخاذها سواء من قبل حكومات هذه الدول او من مؤسسات على المستوى الاقليمي القاري.

الكلمات الدالة: كوفيد-١٩، افريقيا جنوب الصحراء، الطلب الكلي، العرض الكلي.

The Macroeconomic impacts of Covid-19 Pandemic on Sub Saharan African Economies and Mitigation Policies

Dr. Samar H. Albagoury
Faculty of African Post Graduate Studies, Cairo University

Dr. Mahmoud Anber
Faculty of Commerce, Aswan University

Abstract:

COVID-19 pandemic deeply affected the world economy, both developing and developed countries, causing many social, economic and political consequences. Day after day, the economic and political researchers believes that the world economically, politically and socially will definitely differ from what it was before this pandemic.

The COVID-19 pandemic is far more than a health crisis; it is affecting societies and economies at their core. recently many studies are conducted to analyze all dimensions of this crisis and its impacts and how to face or reduce these effects. Considering the economic effects of the pandemic, many analysts believe that this crisis would move the entire world's economies to a situation similar to - If not worse - the Great Depression that spreader over the world in the 1930s.

This paper aims to analyze the macroeconomic impacts covid-19 on SSA economies which are expected to witness major health and economic consequences as a result of the Covid-19 pandemic in light of their limited health systems and services, through an analysis of internal and external impact channels and the determinants of this Impact as well as economic policies that can deal with these effects.

The study concluded that the African petroleum states, and those whose economies depend on natural resources and tourism, are the countries most affected by the crisis. The study also expected a defect in the internal and external economic

performance of sub-Saharan Africa. The internal imbalance is the budget deficit of sub-Saharan African countries linked to increased spending on the health sector and lower revenues for the natural resource sectors and tax revenue. The external imbalance is represented by a deficit in the balance of payments of countries as a result of declining exports, in addition to the increasing burden of external debt due to the collapse of exchange rates.

With regard to the economic policies taken by sub-Saharan African countries to deal with COFED-19, the study showed that what the countries of sub-Saharan Africa have used may differ somewhat from the policies adopted globally for reasons related to the nature of the economic structures of these countries, the study also reviewed the most important financial and monetary policies That was taken either by the governments of these countries or by institutions at the continental regional level.

Keywords: Covid-19, Sub Saharan Africa, Aggregate Demand, Aggregate supply

مقدمة:

ألقت جائحة كوفيد-١٩ (كرونا) بظلالها على كل دول العالم النامية والمتقدمة مخلفة العديد من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على كل الدول، دفعت البعض للجزم بأن العالم اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً سيختلف هيكليا عما كان عليه قبل هذه الجائحة. وقد اهتمت العديد من الكتابات مؤخراً بدراسة جميع أبعاد هذه الأزمة وتداعياتها على الدول المختلفة وكيفية مواجهة هذه التداعيات أو التقليل من أثارها، ومن أبزها بالطبع البعد الاقتصادي حيث ذهبت العديد من التحليلات أن من شأن هذه الأزمة أن تنقل اقتصادات العالم كلها إلى وضع أشبه ما يكون -إن لم يكن أسوأ- بالكساد الكبير الذي ساد العالم في ثلاثينات القرن الماضي.

وتهدف هذه الورقة لتحليل الأثار الاقتصادية الكلية المتوقعة لجائحة كرونا على اقتصادات دول افريقيا جنوب الصحراء والتي من المتوقع أن تشهد تداعيات صحية واقتصادية كبيرة جراء جائحة كوفيد-١٩ في ظل ما لديها من أنظمة وخدمات صحية محدودة، وذلك من خلال تحليل قنوات التأثير الداخلية والخارجية ومحددات هذا التأثير وكذلك السياسات الاقتصادية التي يمكن من خلالها التعامل مع هذه التداعيات.

وفي هذا الإطار تنقسم الورقة إلى أربعة أجزاء بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة. يتناول الجزء الأول الإطار النظري للتأثيرات الاقتصادية الكلية لجائحة كوفيد-١٩، ثم الجزء الثاني يعرض بعض الدراسات السابقة التي اهتمت بتحليل الاثار الاقتصادية للأوبئة ومنها كوفيد-١٩، ثم الجزء الثالث يتناول الاثار الاقتصادية الكلية المتوقعة للجائحة في افريقيا جنوب الصحراء، ثم السياسات الاقتصادية: المالية والنقدية التي اتبعتها دول افريقيا جنوب الصحراء للحد من هذه الاثار وكذلك عرض لأهم سياسات أو إجراءات المواجهة على المستوى الإقليمي والقاري.

١. الاثار الاقتصادية الكلية لجائحة كوفيد-١٩: إطار نظري:

ألقت جائحة كوفيد-١٩ (كرونا) بظلالها على اقتصادات دول افريقيا جنوب الصحراء من خلال ما تسببت من صدمات داخلية وخارجية لاقتصادات هذه الدول، وتجدر الإشارة هنا أن هذه الجائحة في تأثيرها الاقتصادي تختلف عن أي أزمة اقتصادية سابقة في كونها اجتاحت اقتصادات دول العالم كلها فأصبح تأثيرها مزدوجاً على الدول النامية ما بين تأثر اقتصاداتها داخلياً بالأزمة والأثار التي تنتقل إليها جراء ما

أصاب اقتصادات الدول الكبرى التي تقود الاقتصاد العالمي وفي مقدمتها الصين والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، كما أنها أعادت الجدل حول جدوى وإمكانية صمود العديد من الأفكار والنظم الاقتصادية التي سادت النظام الاقتصادي الحديث مثل العولمة والرأسمالية والتكامل الاقتصادي.

ويمكن من خلال الشكل التالي تتبع الاثار الاقتصادية الكلية المحتملة لجائحة كرونا. وفقاً لهذا الشكل فإن التأثيرات الاقتصادية الكلية لكوفيد-١٩ تمر بعدة مراحل أو موجات، حيث تبدأ في موجتها الأولي بإحداث صدمة في الإنتاج المحلي نتيجة انخفاض مستويات التشغيل بل وغلق العديد من مؤسسات الإنتاج المحلية تزامناً مع الإجراءات الاحترازية للمرض وهو ما يترتب عليه انخفاض حاد في الإنتاج المحلي يؤدي بدوره إلى خلل في الإنتاج في إطار سلاسل الإنتاج أو التوريد العالمية كما أنه يؤدي إلى انخفاضاً متزامناً في الطلب المحلي نتيجة انخفاض الدخل من جهة وحالة عدم اليقين في المستقبل من جهة أخرى. هذا بالإضافة إلى انخفاض الطلب على القطاعات التي تأثرت مباشرة بالأزمة مثل الموارد الطبيعية –نتيجة انخفاض الطلب العالمي مع تأثر الإنتاج– والسياحة والنقل والخدمات اللوجستية متسبباً بدوره في صدمة جديدة للعرض المحلي. ويجدر الملاحظة هنا أن التغيرات التي تطرأ على الطلب المحلي تختلف وفقاً لطبيعة السلع فبينما يرتفع الطلب على السلع الأساسية مثل الغذاء، المستلزمات الطبية وغيرها من الاحتياجات الأساسية بصورة كبيرة، فإن الطلب على السلع غير الأساسية أو الضرورية في مثل هذه الأزمات يشهد انخفاضاً حاداً. هذا بالإضافة للتأثير المباشر على حركة الأفراد على المستوى المحلي والخارجي (Barua, 2020).

هذه التأثيرات التي اجتاحت الطلب والعرض المحلي تخلف في الموجة أو المرحلة الثانية أثراً جوهرياً على العرض والطلب العالميين وسلاسل الانتاج أو التوريد العالمية خاصة أن الدول التي أصابتها الجائحة في البداية تعد من الدول التي تلعب دوراً محورياً في الاقتصاد العالمي مثل الصين ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية حيث تؤثر بصورة كبيرة على حركة التجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال.

أما في المرحلة أو الموجه الثالثة، فتبدأ التأثيرات الاقتصادية للجائحة في الانعكاس على مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث ينخفض كلاً من العرض الكلي والطلب الكلي، كما ترتفع معدلات التضخم خاصة في أسعار السلع الأساسية لارتفاع الطلب عليها وكذلك السلع الواردة من الخارج لانخفاض المعروض وصعوبات النقل، في مقابل انخفاض أسعار السلع غير الأساسية لانخفاض الطلب عليها. بالإضافة إلى ارتفاع معدلات

البطالة نتيجة قيام العديد من مؤسسات الإنتاج بتسريح جزء من العمالة سواء بسبب الإجراءات الاحترازية او بسبب انخفاض الطلب على المنتجات في حالة السلع غير الأساسية إلا لو كانت تتمتع بقدر من المرونة يمكنها من التكيف مع التغيرات الطارئة.

كذلك قد تؤدي التغيرات التي طرأت على التجارة الدولية إلى إحداث تأثير على سعر الصرف، ويتوقف هذا التأثير بالطبع على الهيكل الاقتصادي للدولة ومدى وطبيعة ارتباطه بالأسواق العالمية. كذلك قد تؤدي الأزمة إلى ارتفاع معدلات الاستدانة الخارجية لتوفير التمويل اللازم لمواجهة الأزمة وتوفير الاحتياجات والخدمات الطبية والاجتماعية وكذلك موجهة التأثيرات الاقتصادية للأزمة خاصة في الدول النامية.

كل هذه التأثيرات تؤدي في الموجه الرابعة والخامسة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي ودخول الاقتصاد العالمي إلى مرحلة من الكساد، كما أنها من المتوقع أن تؤدي إلى إحداث تغيرات هيكلية في نظام الاقتصاد العالمي والفاعلين الرئيسيين فيه وعلى التفاعلات الاقتصادية والسياسية الدولية.

شكل رقم (1): الخط الزمني لانتشار جائحة كوفيد-19

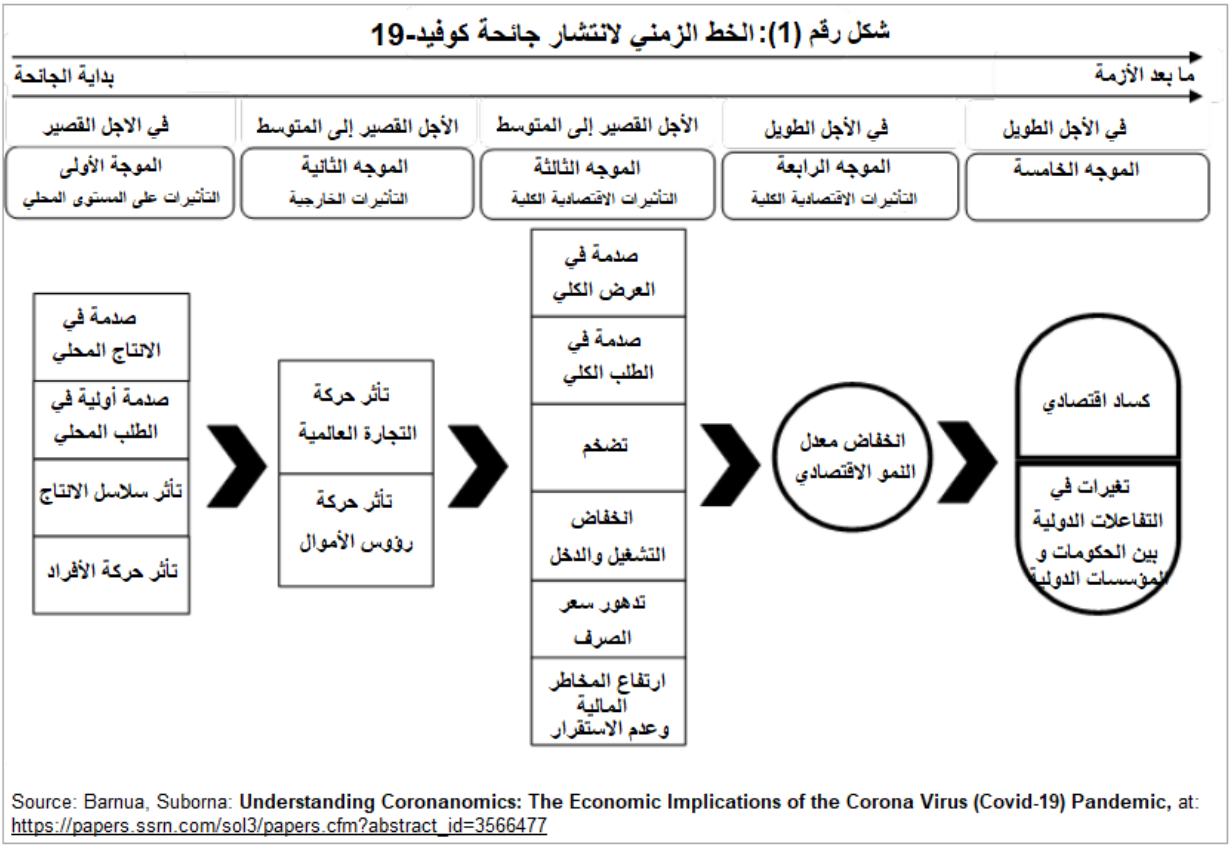

Source: Barnua, Suborna: **Understanding Coronanomics: The Economic Implications of the Corona Virus (Covid-19) Pandemic,** at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3566477

٢. الدراسات السابقة:

بالرغم من وجود العديد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين مؤشرات الصحة بشكل عام وأثارها الاقتصادية وعلى الرفاهية المجتمعية، إلا أن الدراسات التي تناولت تقييم الاثار الاقتصادية لجائحة مثل الكوفيد-١٩ تعتبر إلى حد ما محدودة (نظراً لحداثة الموضوع) كما أن تحليل الاثار الاقتصادية لمثل هذه الجائحة يجب أن يراعي اختلافها عن باقي الازمات أو الجوائح الصحية (مثل السارس، الإيدز، الانفلونزا الاسبانية) التي قد تكون تم تناولها من قبل من حيث معدل الانتشار واتساع النطاق وتأثيراته الحادة على اقتصادات العالم في الأجل القصير بل وفي الأجل الطويل كذلك.

ومن الدراسات التي تناولت الاثار الاقتصادية الكلية للجوائح الصحية دراسة (McKibbin L. J., 2004) عن الاثار الاقتصادية لجائحة السارس في عام ٢٠٠٣، وقد خلصت الدراسة إلى أن التأثير الأكبر لهذه الأزمة كان من خلال الانخفاض الكبير في معدلات الاستهلاك الخاص، وزيادة تكلفة الإنتاج، وزيادة معدلات عدم التأكد أو اليقين في مناخ الأعمال وما ارتبط بذلك من انخفاض في مستوى تقييم المخاطر في الاقتصادات التي تأثرت بهذه الجائحة.

هناك أيضاً دراسة (Bloom, 2005) والتي هدفت إلى تقييم الاثار الاقتصادية لأزمة الانفلونزا في عام ٢٠٠٣ في اطار سيناريوهات مختلفة لانتشار المرض من بين متوسط إلى حاد باستخدام نموذج محاكاة أعدته جامعة أكسفورد، وقد ذهبت الدراسة إلى أن التأثير الأكبر لهذه الجائحة يكون من خلال تأثيرها الاستهلاك الخاص في دول شرق اسيا، وقد قدرت الدراسة هذا الانخفاض بحوالي ٢.٥% من الناتج المحلي الإجمالي أي حوالي ١١٣.٢ مليار دولار في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فمن شأنها في حال استمرار معدلات انتشار المرض أن تؤدي إلى خفض الاستهلاك بقرابة ٦.٥% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول. وعلى المستوى العالمي قدرت الدراسة الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحوالي ٠.٦% كما أنها ستؤدي لانخفاض التجارة الدولية بحوالي ١٤% أي بقرابة ٢.٥ تريليون دولار.

أما فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت التأثيرات الاقتصادية الكلية لجائحة كوفيد-١٩ فهناك دراسة (McKibbin W. a., 2020) عن تقدير الخسائر الاقتصادية الناجمة عن كوفيد-١٩ في ٢٤ دولة باستخدام G-Cubed model، قدرت الدراسة الخسائر الاقتصادية الاجمالية في الدول محل الدراسة

الناجمة عن الأزمة بمعدلات تتراوح من ٢٨٣ مليار دولار إلى ٢٢٣٠ مليار دولار وفقاً لسيناريوهات انتشار المرض ومعدلات الوفيات الناجمة عنه.

وفي السياق الأفريقي، هناك دراسة (Ozili, 2020) التي تناولت الاثار الاقتصادية المتوقعة على الاقتصاد النيجيري جراء جائحة كرونا والسياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة لمواجهة هذه التأثيرات. وفي هذا الإطار ذهبت الدراسة إلى أن الاقتصاد النيجيري قد تأثر نتيجة لتزامن جائحة كرونا مع الانخفاض الحاد في أسعار البترول منذ بداية العام وتسارع هذا الانخفاض مع الجائحة. وهو ما خلف أثراً بالغاً على اقتصاد الدولة الذي يعتمد بصورة كاملة على قطاع النفط سواء في توليد الناتج المحلي الإجمالي أو كنسبة من الصادرات ومصدراً للنقد الأجنبي. أما فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية فقد تبنت الدولة سياسة مالية تعتمد على تقديم الحوافز وبرامج الدعم لقطاعات ومؤسسات الإنتاج (وليس للقطاع المعيشي)، وفي إطار السياسة النقدية فقد أتاحت الدولة قروض بقيمة ٣.٥ تريليون دولار لدعم قطاع الإنتاج. إلا أن الدراسة خلصت إلى أن هذه السياسات لم تؤتي بثمارها في الحد من الأثار الاقتصادية للأزمة وعدم استجابة قطاعات الإنتاج لهذه الحوافز السياسية والمالية.

٣. القنوات التي تؤثر من خلالها جائحة (كوفيد-١٩) على الاقتصادات الأفريقية:

يمكن تحليل قنوات تأثير أزمة كرونا على اقتصادات افريقيا جنوب الصحراء من خلال تحليل تأثيرها الحالي والمحتمل على جانبي الطلب والعرض الكلي. فمن جانب الطلب من المتوقع أن تخلف هذه الأزمة أثاراً هيكلية على كل من الانفاق الحكومي، الصادرات والواردات، الانفاق الاستثماري بجانب الاثار المتوقعة على الاستهلاك الكلي، أما من جانب العرض الكلي فمما لا يدعو للشك أنها ستخلف أثارا كبيرة على القطاعات الانتاجية المختلفة، كما أن الصدمات التي قد تطرأ على العرض تخلف بدورها تأثيراً إضافياً على الطلب الكلي يؤثر بدوره على العرض (الإنتاج ومعدلات التوظف) بحيث تدخل الدول إلى أزمات كساد متتالية لا يمكن الفكاك منها دون تبني سياسات مالية ونقدية قادرة على كسر هذه الحلقة. كذلك يمتد تأثير هذه الأزمة إلى ما تحدثه من صدمات خارجية لاقتصادات هذه الدول لما تخلفه من تأثير كبير على تدفقات التجارة ورؤوس الأموال وسلاسل القيم المضافة العالمية. وبشكل عام يمكن تحديد المحددات الرئيسية لحجم التأثير الاقتصادي للجائحة في دول افريقيا جنوب الصحراء فيما يلي:

أ) درجة الانفتاح لاقتصادي للدولة على الاقتصادات العالمي ومدى اعتماد اقتصاداتها على الخارج سواء في التجارة أو الاستثمارات أو حتى في المساعدات الخارجية.

ب) طبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة ومدى ارتباطه بسلاسل القيمة المضافة العالمية والتي تأثرت بشدة جراء الجائحة، أو مدى ارتباطه بالأسواق العالمية والطلب الخارجي مثل قطاع البترول والتعدين وقطاع السياحة وقطاع النقل والخدمات اللوجستية.

ت) مستوى انتشار المرض في الدولة والمدى الزمني لهذا الانتشار.

ث) سرعة استجابة السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) للأزمة والاثار المترتبة عليها بحيث تكون إما سياسات احترازية استباقية تحد من الأثار أو سياسات معالجة للآثار الناجمة عن الأزمة.

ويستلزم تحليل الاثار الاقتصادية للأزمة في البداية تقسيم دول افريقيا جنوب الصحراء إلى أربعة مجموعات تختلف حدة وقنوات التأثير بينها، وهي الدول الأفريقية المنتجة للبترول، الدول الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية غير البترولية، الدول الافريقية التي يعتمد اقتصادها على القطاعات الأشد تضرراً مثل السياحة والخدمات اللوجستية، الدول الأفريقية الأخرى (ويبين الجدول رقم (م١) في الملاحق تقسيم دول افريقيا جنوب الصحراء على هذه المجموعات).

فبالرغم من أن الاقتصادات الإفريقية كلها من المتوقع أن تتأثر بشدة نتيجة الأزمة، إلا أن الدول الافريقية المنتجة للبترول من المتوقع أن تكون من أكثر الاقتصادات المتضررة جراء هذه الأزمة ذلك لأنه بجانب الاثار الاقتصادية المتوقعة للكرونا، فهناك أيضاً الاثار المترتبة على الانهيار أو التداعي الكبير في أسعار البترول والذي بدأ منذ بداية العام –وإن كان تسارع مؤخراً نتيجة تباطؤ الطلب العالمي، حيث انخفض من قرابة ٦٥ دولار يناير ٢٠٢٠ إلى حوالي ٢١ دولار في نهاية شهر ابريل ومن المتوقع أن يستمر في الانخفاض كما يتبين من الشكل رقم (٢). وهو الأمر الذي من شأنه أن يخلف أثاراً كبيرة على اقتصادات الدول خاصة في ظل اعتمادها الكبير على هذا القطاع كمصدر رئيسي للدخل وعدم تنوع هياكلها الاقتصادية مما يجعل اقتصاداتها شديدة الهشاشة والتأثر لهذا الانخفاض الكبير في الطلب وبالتالي أسعار البترول.

شكل رقم (2): تطور سعر البترول العالمي 2019-2020

Source: https://oilprice.com/oil-price-charts

وبالمثل ستكون الدول الافريقية التي يعتمد اقتصادها على الموارد الطبيعية أو التي تعتمد بصورة على قطاع السياحة أو الخدمات اللوجستية أكثر تضرراً من الدول الأخرى لانخفاض أسعارها لتدني الطلب العالمي عليها أيضاً وذلك كم يتبين من الشكل رقم (٣).

شكل رقم (3) : الانخفاض المتوقع في أسعار بعض الموارد والسلع الأولية

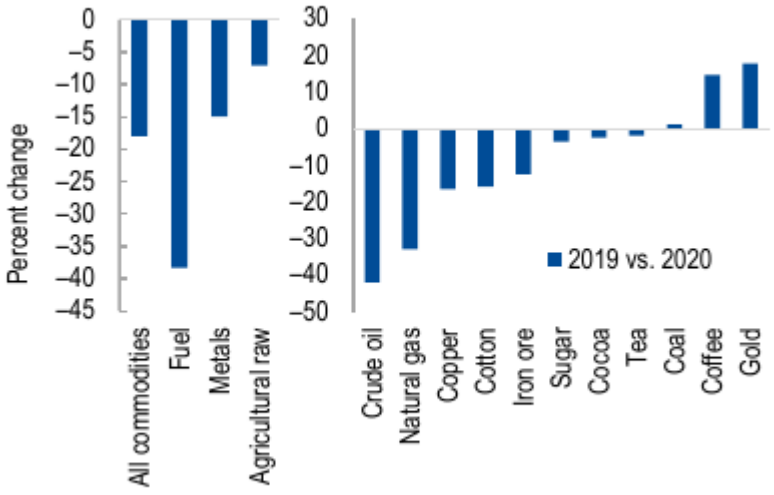

Source: IMF, Sub Saharan Africa Regional Economic Outlook 2020

أما باقي القطاعات الإنتاجية فمن المتوقع ان تتأثر كذلك بالأزمة نتيجة مجموعة من العوامل المتداخلة منها:

أولا: انخفاض الاستهلاك الخاص، وهو المكون الرئيسي في الطلب المحلي لاقتصادات معظم الدول الافريقية نتيجة لانخفاض الدخل الناتج عن تقليل العمالة كإجراء وقائي للمرض، وكذلك انخفاض المعروض من السلع الاستهلاكية نتيجة انخفاض معدلات التجارة العالمية. ومن ناحية أخرى العوامل النفسية التي تدفع الافراد في حالة عدم التأكد إلى تقليل الاستهلاك الحالي تحسباً لما قد يطرأ مستقبلاً أو تحسباً لاستمرار الجائحة لفترة أطول (Lewis, 2020).

ثانياً: تراجع إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة نتيجة انخفاض مستويات العمالة تزامناً مع الإجراءات الوقائية المصاحبة للأزمة من جهة، تراجع معدلات الاستثمارات المحلية والأجنبية على وجه خاص من جهة أخرى.

ثالثاً: استمرار حالة عدم التأكد والتي تؤثر سلباً على معدلات الادخار والاستثمار.

بالإضافة إلى الصدمات الداخلية للعرض الكلي والطلب الكلي هناك أيضاً الصدمات الخارجية الناتجة عن جائحة كرونا التي انتشرت في دول العالم أجمع والتي من شأنها أن تؤثر على دول أفريقيا جنوب الصحراء من جانبين:

أولاً: انخفاض الطلب العالمي على السلع والموارد الطبيعية (ومنها البترول) والذي من شأنه لأن يؤثر سلباً على حجم الصادرات الأفريقية وكذلك تأثر الواردات من السلع الأساسية والرأسمالية التي تعتمد عليها الدول الأفريقية مما يخلف تأثيراً بالغاً على موازينها التجارية ومشكلة ضغوط تضخمية بهذه الدول نظراً لأن الواردات للدول الأفريقية عادة ما تكون من السلع الأساسية.

ثانياً: انخفاض حجم التدفقات الرأسمالية سواء كانت استثمارات أجنبية أو مساعدات خارجية نتيجة حالة عدم اليقين أو التأكد الي أصابت اقتصادات العالم أجمع.

٤. التأثيرات الاقتصادية الكلية المتوقعة لجائحة كوفيد-١٩ في دول افريقيا جنوب الصحراء:

من المتوقع أن تؤدي التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لجائحة كوفيد-١٩ إلى مجموعة من التأثيرات على مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي لدول أفريقيا جنوب الصحراء سواء الأداء الداخلي (مثل العجز العام

والبطالة والتضخم) أو الأداء الخارجي (العجز التجاري وميزان المعاملات الرأسمالية). حيث توقع تقرير صندوق النقد الدولي عن الأداء الاقتصادي الإقليمي لأفريقيا جنوب الصحراء أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بصورة حادة ليصبح المعدل السنوي المتوقع لعام ٢٠٢٠ لدول جنوب الصحراء حوالي -١.٦%، وذلك كما يتبين من الشكل رقم (٤)، وهو أقل بحوالي ٥.٢ نقطة مئوية عن النمو المتوقع لهذه الدول قبل الجائحة (IMF, 2020). وقد قدر البنك الدولي التكلفة الناجمة عن هذا الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا جنوب الصحراء بما يتراوح ما بين ٣٧ مليار دولار إلى ٧٩ مليار دولار (World Bank, 2020).

شكل رقم (4): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في افريقيا جنوب الصحراء الفترة (1970-2020)

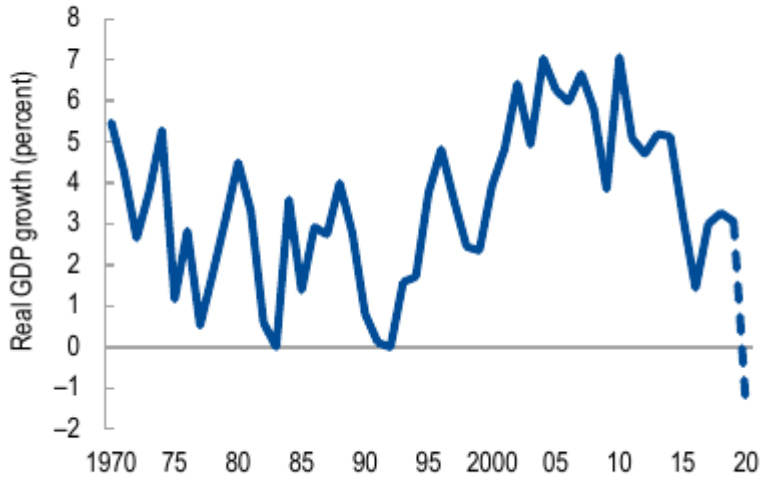

Source: IMF: Sub Saharan Africa Regional Economic Outlook 2020

وبنظرة أكثر عمقاً للنمو الاقتصادي المتوقع على مستوى الدول الأفريقية، كما يتبين من الشكل رقم (٥)، فيلاحظ أن الدول المنتجة للبترول من المتوقع أن تحقق مستوى أقل من النمو الاقتصادي حيث من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ في الدول الأفريقية البترولية بمعدل -٢.٨% وهو أقل من معدل النمو المتوقع قبل الجائحة بحوالي ٥.٣ نقطة مئوية، بل أن نيجيريا وهي أكبر دول افريقيا

جنوب الصحراء المنتجة للبترول من المتوقع أن ينخفض ناتجها المحلي الإجمالي في ٢٠٢٠ بحوالي – ٣.٤%.

أما الدول المصدرة للموارد الطبيعية غير البترولية، فمن المتوقع كذلك أن ينخفض ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، حيث من المتوقع أن ينخفض بحوالي –٢.٧% بانخفاض حوالي ٥ نقاط مئوية عن معدل النمو الذي كان متوقع تحقيقه لهذه الدول قبل الجائحة (IMF، ٢٠٢٠).

في حين أنه من المتوقع أن تكون الدول التي لا يعتمد اقتصادها على الموارد الطبيعية هي الأقل تأثراً بالجائحة بل أنها من المتوقع أن تحقق متوسط معدل نمو إيجابي يبلغ ٢% وإن كان يظل أقل من النمو المتوقع قبل الجائحة بحوالي ٤.٢ نقطة مئوية. باستثناء الدول التي كان يعتمد اقتصادها بصورة كبيرة على السياحة مثل الرأس الأخضر، وجزر القمر، وموريشيوس، وسيشل وجامبيا وساوتومي وبرنسيب، حيث من المتوقع أن ينخفض متوسط معدل نموها السنوي خلال عام ٢٠٢٠ ليبلغ حوالي –٥.١% (IMF، ٢٠٢٠).

شكل رقم (5): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في افريقيا جنوب الصحراء لعام 2019-2020 لمجموعات الدول المختلفة

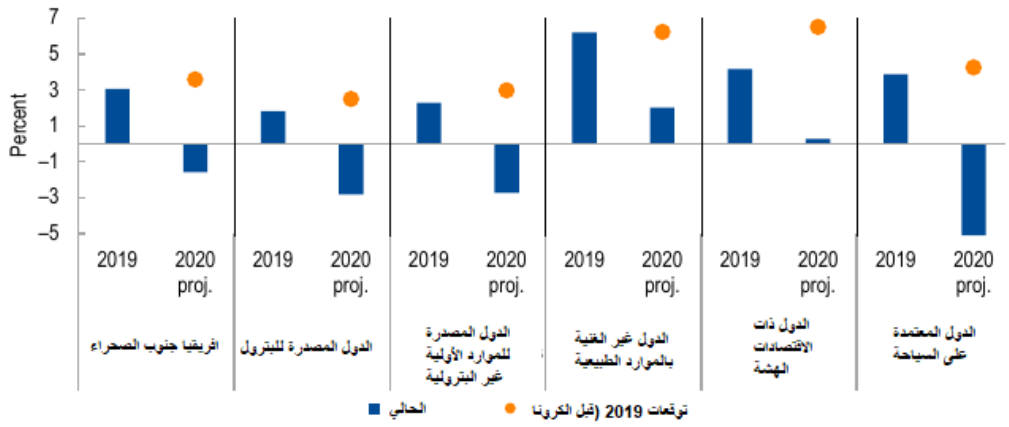

Source: IMF, SSA REgional Economic Outlook 2020

أ) التأثيرات على الأداء الاقتصادي الداخلي:

أما فيما يتعلق بالموازنة العامة، فمن المتوقع أن يرتفع حجم العجز العام في موازنات حكومات أفريقيا جنوب الصحراء نتيجة ارتفاع النفقات خاصة المرتبطة بالقطاع الصحي حيث قدرت الاحتياجات المالية للقطاع الصحي في افريقيا جنوب الصحراء خلال ٢٠٢٠ بحوالي ١٠.٦ مليار دولار (Kitenge, 2020) ، وكذلك

انخفاض الإيرادات الحكومية سواء المرتبطة بقطاعات الموارد الطبيعية أو غيرها من الإيرادات الضريبية، حيث من المتوقع أن يبلغ متوسط هذا العجز في دول افريقيا جنوب الصحراء كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٧% بعد أن كان يبلغ ٤.٣% عام ٢٠١٩. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط هذه النسبة في الدول البترولية حوالي -٥.٨% بعد أن كانت -٣.٤% في العام السابق، أما الدول غير البترولية فتبلغ حوالي -٧.٧% بعد أن كانت -٤.٩% في عام ٢٠١٩.

شكل رقم (6): الدين كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ف افريقيا جنوب الصحراء في الفترة 2017-2025

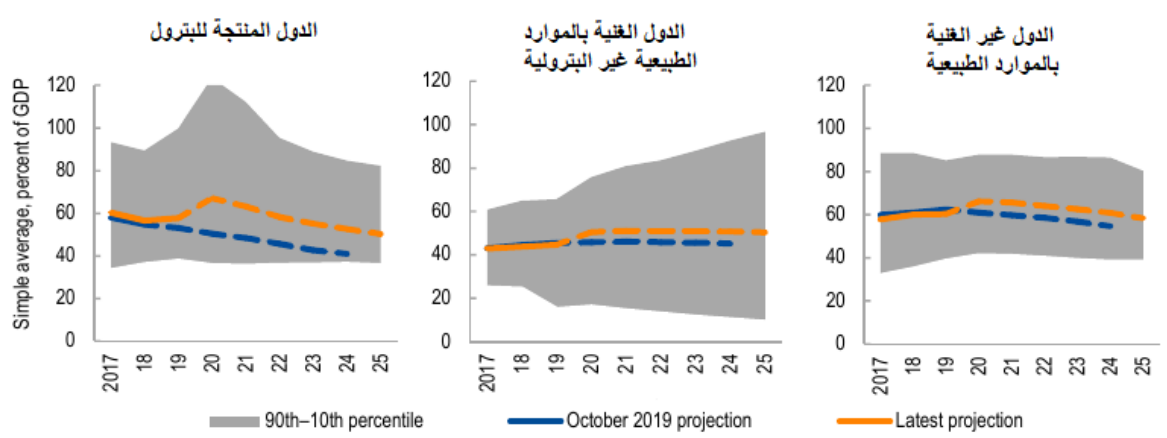

Source: IMF: SSA Regional Economic Outlook 2020

على صعيد اخر، من المتوقع أن تؤدي الازمة إلى ارتفاع معدلات البطالة، حيث قدرت احد الدراسات الأخيرة الزيادة المتوقعة في معدلات البطالة في قطاع الزراعة والذي يساهم في تشغيل النسبة الأكبر من سكان افريقيا جنوب الصحراء بحوالي ٦٠%، بالإضافة إلى الخسائر التي ستلحق بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة نظراً لعدم قدرتها على مواجهة الاثار الاقتصادية للأزمة وما يرتبط بها من إجراءات وقائية وهو ما سيخلف أثراً بالغاً على الاقتصادات الدول الافريقية ومعدلات التشغيل بها نظراً للأهمية الاقتصادية لمثل هذه المشروعات في الاقتصادات الافريقية.

أما معدلات التضخم فمن المتوقع أن يرتفع متوسطها في افريقيا جنوب الصحراء من ٨.٤% عام ٢٠١٩ إلى ٩.٣% عام ٢٠٢٠، وتكون الزيادة أكبر في الدول البترولية حيث من المتوقع أن يبلغ متوسط معدل التضخم لعام ٢٠٢٠ فيها حوالي ١٢.٦%.

ب) التأثيرات على الأداء الاقتصادي الخارجي:

من المتوقع أن تشهد دول افريقيا جنوب الصحراء ارتفاعاً كبيراً في الدين الخارجي سواء كقيم مطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يرجع إلى مجموعة من العوامل منها:

١- تدهور سعر الصرف نتيجة الصدمات الخارجية التي ألمت بالصادرات والواردات الافريقية مشكلة ضغطاً على النقد الأجنبي، وذلك كما يتبين من الشكل رقم (٧).

٢- العجز المتزايد في التمويل المحلي نتيجة ارتفاع النفقات الصحية وغيرها من النفقات العامة المرتبطة بالجائحة والسياسات المالية والنقدية المختلفة لمواجهة أثارها.

شكل رقم (7) سعر لصرف في مجموعة من الدول الافريقية (مقابل الدولار الأمريكي)

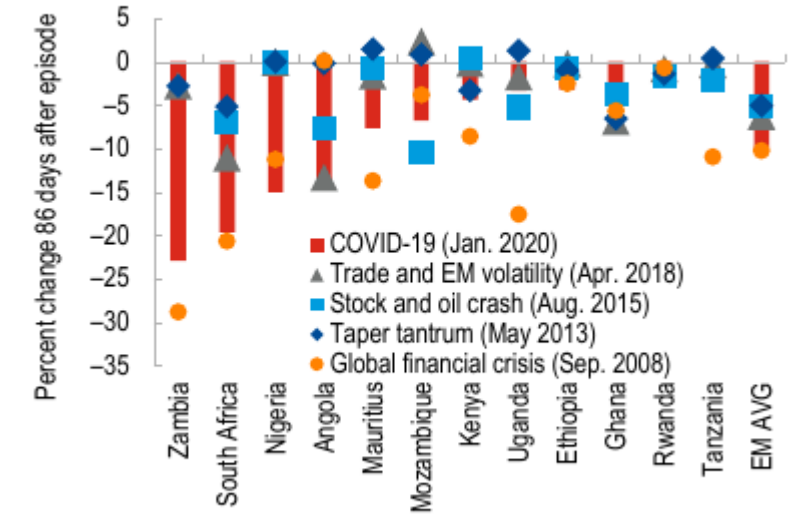

Source: IMF, **SSA Regional Economic Oultook 2020**

ومن المتوقع أن ترتفع الدين الخارجي لدول أفريقيا جنوب الصحراء خلال عام ٢٠٢٠ وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي من قرابة ٥٤% من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٤%. ومن المتوقع أن تتباين معدلات الزيادة من في المديونية وفقاً لطبيعة اقتصاد الدول بحيث تتراوح معدلات الزيادة من ١٠% إلى ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث تكون الزيادة الأكبر في الدول البترولية والأقل في الدول غير الغنية بالموارد الطبيعية. (IMF، ٢٠٢٠).

أما فيما يتعلق بالميزان التجاري، فمن المتوقع أن تشهد دول افريقيا جنوب الصحراء ارتفاعاً في حجم العجز التجاري نتيجة تراجع صادراتها خاصة في الدول البترولية والغنية بالموارد الطبيعية، ومن المتوقع أن يبلغ

متوسط العجز التجاري لدول افريقيا جنوب الصحراء لعام ٢٠٢٠ بحوالي -٤.٧% من الناتج المحلي الإجمالي و-٤.٢% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢١. وبالنظر إلى مجموعات الدول الافريقية يلاحظ أن الدول البترولية من المتوقع أن تشهد الانخفاض الأكبر حيث من المتوقع أن يرتفع العجز التجاري في الدول البترولية من -٢.٦% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٩ إلى -٤.٢% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠ و -٣% في عام ٢٠٢١ (IMF، ٢٠٢٠).

بالإضافة إلى الانخفاض المتوقع في التدفقات المالية المتمثلة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الخارجية، هناك كذلك الانخفاض المتوقع في حجم تدفقات المالية للعاملين في الخارج والتي تساهم بنسبة كبيرة في موازين مدفوعات الكثير من دول افريقيا جنوب الصحراء.

٥. السياسات الاقتصادية لمواجهة آثار كوفيد-١٩ في افريقيا جنوب الصحراء:

اتخذت الدول الافريقية- كباقي دول العالم- تدابير وسياسات معينة لمنع انتشار الوباء، ومن ضمن هذه الاجراءات التي تم فرضها للسيطرة على انتشار الوباء تقييد الانشطة غير الضرورية واغلاق المدارس والجامعات وتشجيع الافراد على البقاء في المنازل بل واغلاق مدن بأكملها، الأمر الذي أثر بطبيعة الحال على الانشطة الاقتصادية في الدول الافريقية. وبالتالي كان لابد من استخدام سياسات اقتصادية على المستوى المالي والنقدي للتخفيف من اثار هذ الازمة.

وفي ظل مواجهة وضع سريع بالإضافة الي حالة شديدة من عدم اليقين، استخدمت معظم الحكومات في جميع انحاء العالم تدابير ومقاربات وسياسات مماثلة – الي حد كبير- لاحتواء هذه الجائحة. وعلي الرغم من أن بعضاً من الدول الأفريقية استخدمت سياسيات تتماشي مع التجارب الدولية، إلا أنه – نظرا للطبيعة الخاصة للهياكل الاقتصادية لدول افريقيا جنوب الصحراء- يمكن القول إن السياسات الاقتصادية المنفذة في دول افريقيا جنوب الصحراء تختلف عن تلك المعتمدة في الدول المتقدمة وبعض الدول متوسطة الدخل. ويرجع هذا الاختلاف عن السياسات العالمية الي ثلاثة اسباب رئيسية تتعلق بطبيعة الهيكل الاقتصادي للدول الافريقية بشكل عام ولدول افريقيا جنوب الصحراء بشكل خاص، وهي:

أولاً: تعد العمالة غير الرسمية المصدر الرئيسي للعمالة في أفريقيا بشكل عام جنوب الصحراء، حيث تمثل في دول افريقيا جنوب الصحراء نحو ٨٩.٢% من اجمال العمالة، وباستثناء الزراعة، تمثل العمالة غير الرسمية ٧٦.٨% من إجمالي العمالة. كما يفتقر هؤلاء العمال إلى مزايا مثل التأمين الصحي والتأمين ضد

البطالة والإجازة مدفوعة الأجر، حيث تتميز منطقة افريقيا جنوب الصحراء بأقل تغطية للحماية الاجتماعية، فنحو ٨٠% من سكان المنطقة غير مشمولين باي شبكة امان او براج حماية اجتماعية. ومن ناحية اخرى، فإن غالبية العمال المعينين في وضع غير مستقر، ومعظم هذه الوظائف مؤقتة وذات أجور منخفضة، ولا تقدم الضمان الاجتماعي (World Bank, 2020).

ثانياً: معظم الشركات في دول أفريقيا جنوب الصحراء صغيرة وغير رسمية ولديها عدد قليل من الموظفين بأجر بل وتعتمد بشكل كبير على التمويل المجتمعي. حيث تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في افريقيا جنوب الصحراء ما يصل إلى ٩٠% من جميع الشركات ونحو ٣٨% من الناتج المحلي الإجمالي (World Bank, 2020).

ثالثًا: دفعت المخاوف بشأن التأثير الاقتصادي السلبي لتفشي كوفيد-١٩ إلى خفض أسعار الفائدة في العديد من البلدان الأفريقية تماشيًا مع إجراءات السياسة النقدية حول العالم. ومع ذلك، قد لا يكون هذا النوع من التحفيز النقدي فعالاً في افريقيا جنوب الصحراء لسببين: أولهما انتشار تأثيرات العرض في ذروة الاحتواء (أي انخفاض عرض العمالة والأعمال المغلقة خاصة في القطاعات كثيفة العمالة)، والثاني ضعف النقل النقدي في البلدان ذات الأسواق المالية المحلية المتخلفة. وفي هذا السياق هناك حاجة إلى نوع مختلف من تدخل البنك المركزي يوفر دعماً للسيولة من خلال خطوط الائتمان المباشر أو القروض التجارية المضمونة للشركات الرسمية وغير الرسمية التي يمكن أن تستمر في الإنتاج في المستقبل.

وقد تنوعت السياسات الاقتصادية التي انتهجتها دول افريقيا جنوب الصحراء ما بين سياسات مالية توسعية تهدف الي زيادة الانفاق الحكومي لتعزيز النظم الصحية، وتوفير دعم للعمالة – الرسمية وغير الرسمية-ومساعدة الشكات وقطاعات الانتاج المتضررة، وكذلك ضمان توفير الخدمات العامة والحكومية، ومنح ومساعدات من خلال المؤسسات الدولية وكذلك سياسات نقدية تتخذها البنوك المركزية لدول افريقيا جنوب الصحراء. وبشكل عام يمكن تحديد أولويات السياسات الاقتصادية لمواجهة الأزمة في:

أولاً: توفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة التداعيات الصحية وتلبية الاحتياجات الضرورية من غذاء ودواء ومستلزمات طبية وخدمات أساسية طوال فترة الأزمة. وقد يتطلب ذلك تدخلات من الحكومة في النشاط الاقتصادي مثل إعطاء الأولوية لابرام عقود حكومية لتوفير مستلزمات الإنتاج والسلع النهائية الضروريةن أو تحويل صناعات إلى احتياجات بعينها ، أو اجراء عمليات تأميم انتقائية لبعض الأنشطة أو الصاعات. ومن

أمثلة ذلك قيام الصين وفرنسا بمصادرة الكمامات الطبية في وقت مبكر من الأزمة ومنع تصديرها، وقيام الولايات المتحدة بتفعيل قانون "الإنتاج الدفاعي" لضمان انتاج المعدات الطبية اللازمة، وقد يصل الأمر إلى سياسات تحديد الأنصبة وفرض ضوابط للأسعار وتطبيق قواعد مكافحة الاكتناز.

ثانياً: توفير موارد كافية للمتضررين من الأزمة من الأفراد مثل المنح والمساعدات النقدية والعينية وإعانات البطالة.

ثالثاً: دعم القطاعات الإنتاجية المتضررة من الأزمة من خلال السياسات المالية (تقديم حوافز أو إعفاءات ضريبية أو حتى دعم لمستلزمات الإنتاج) والنقدية مثل القروض الميسرة وتسهيلات السداد.

رابعاً: الحيلولة دون أو محاولة تقليل الاثار الاقتصادية الكلية الناجمة عن الأزمة والحيلولة دون الاضطراب الاقتصادي المفرط، مثل سياسات توفير النقد الأجنبي وامتصاص صدمات القطاع الخارجي. أو دعم الأسواق المالية؛

وقد كانت أهم أهداف السياسات المالية لمواجهة الأزمة توفير الدعم اللازم للأفراد ومؤسسات الأعمال لمواجهة الأزمة بجاب توفير التمويل اللازم لتلبية الاحتياجات الأساسية وتمكين الحكومات من التدخل بشكل ملائم في الاقتصاد المحلي، بينما استهدفت السياسات النقدية مواجهة الاختلالات النقدية الخارجية وكذلك توفير السيولة اللازمة لدفع الطلب المحلي ومعالجته ما ألم به من صدمات أدت إلى انكماشه. وفيما يلي أهم السياسات المالية والنقدية التي تبنتها الدول الافريقية لمواجهة الأزمة وكذلك السياسات على المستوى الإقليمي القاري.

٥.١: السياسات المالية:

فيما يتعلق **بالإنفاق العام؛** لم يستخدم سوى عدد قليل من البلدان الأفريقية أموالاً عامة كبيرة للتخفيف من آثار كوفيد-١٩، حيث أعلنت نيجيريا عن صندوق لتخفيف أثر الفيروسات التاجية بقيمة ٩.١ مليار دولار أمريكي (Ozili, 2020)، وأعلنت غانا عن صندوق إغاثة بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي لتوسيع البنية التحتية وشراء المواد والمعدات وتحسين التعليم العام. ومن ناحية اخرى، طلبت بعض الدول الأفريقية تبرعات من القطاع الخاص لجمع أموال إضافية للإغاثة من فيروسات التاجية مثل وجنوب إفريقيا. ولم يمثل إجمالي الإنفاق الوطني المحلي في البلدان الأفريقية سوى ٢٥٪ من إجمالي الأموال المحلية والأجنبية على حد سواء

التي استخدمتها البلدان الأفريقية للاستجابة لوباء كوفيد-١٩ في حين شكلت القروض الأجنبية والمنح الأجنبية ٧٥% من إجمالي الإنفاق من قبل البلدان الأفريقية. وتهدف سياسة الانفاق العام الي[١]:

- تعزيز القدرات الصحية، حيث وفر وباء الإيبولا الذي ضرب دول غرب ووسط افريقيا في السنوات الاخيرة سلسلة من الدروس المستفادة في تحديد اولويات مكافحة كوفيد-١٩ في مجالات الاتصال الفعال، والمشاركة المجتمعية، والرعايا الشاملة.
- توفير دعم للعمالة الاكثر تضررا، فمن بين ١٠٦ دولة علي مستوى العالم وضعت برامج للحماية الاجتماعية للتعامل مع الازمة، قدمت ١٠ دول في افريقيا جنوب الصراء برامج للحماية الاجتماعية[٢]. ففي جنوب أفريقيا، وافقت وكالة الضمان الاجتماعي على تقديم مدفوعات مبكرة للمنح الاجتماعية لكبار السن وذوي الإعاقة من ٣٠-٣١ مارس ٢٠٢٠. كما قررت الحكومة انها ستدفع إجازة مرضية للعمالة المتضررة من الإغلاق لمدة ٢١ يومًا أو أولئك الذين أصبحوا مرضى أثناء تفشي الوباء، سيتم دفع إعانات التأمين ضد البطالة للعمال المتضررين من خلال الإعانة الوطنية الجديدة. وفي ناميبيا نفذت الحكومة عدة تدابير للتعامل مع الصعوبات الاقتصادية وزيادة الإنفاق الصحي بسبب كوفيد-١٩، فعلي سبيل المثال، الموظفون الذين فقدوا وظائفهم في القطاع الرسمي أو غير الرسمي ولا يتلقون أي منح أخرى سيحصلون على دفعة لمرة واحدة بقيمة ٧٥٠ دولارًا نيوزيلنديًا، كما يمكن لدافعي الضرائب اقتراض واحد من اثني عشر من مدفوعاتهم الضريبية في السنة الضريبية السابقة ليتم سدادها بعد عام واحد بأسعار فائدة منخفضة على خلفية ضمان حكومي Orton, (2020).
- دعم الشركات لمعالجة مشاكل السيولة. تعاني غالبة الشركات في دول افريقيا جنوب الصحراء – نظرا لصغر حجمها وكونها غير رسمية- من مشاكل في السيولة، وبالتالي يعد الحصول على التمويل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأوقات العادية، فقد قدرت الفجوة التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة – قبل كوفيد-١٩ – بحوالي ٣٣١ مليار دولار أمريكي (Loayza and Pennings 2020).

[١] - يوضح الجدول رقم (١) في الملاحق السياسات المالية المتبعة من كل دول علي حدى.

[٢] - يوجد أكثر من ٤١٨ برنامج في العالم للحماية الاجتماعية ولكن اكثرها انتشارا هي برامج التحويلات النقدية.

٥.٢: السياسات النقدية:

خفض البنك المركزي لدولة موريشيوس سعر الفائدة بمقدار ٥٠ نقطة اساس، كما خفض البنك المركزي لجمهورية الكنغو الديموقراطية سعر الفائدة بمقدار ١٥٠ نقطة اساس، وخفض البنك المركزي لدولة سيشل بمقدار ١٠٠ نقطة اساس. في حين ان البنك المركزي النيجيري ترك السياسة النقدية دون تغيير رغم ارتفاع معدلات التضخم. وفي مدغشقر، ضخ البنك المركزي نحو ١١١ مليون دولار في بداية مارس واعاد ضخ ٥٣ مليون دولار في نهاية مارس ٢٠٢٠، كما أصدر تعليماته بالحفاظ على العملات الاجنبية. وفي سيشل أعلن البنك المركزي قصر استخدام احتياطي النقد الأجنبي لشراء ثلاث بنود فقط هي: الوقود والسلع الغذائية الأساسية والأدوية. ويوضح الجدول رقم (م٢) في الملاحق سياسات البنك المركزي المتبعة لكل دولة علي حدى من دول افريقيا جنوب الصحراء (Gentilini et al. 2020).

٥.٣: السياسات على المستوى الإقليمي والقاري:

وتجدر الاشارة هنا الي ان التدابير والسياسات التي اتخذتها الدول الافريقية بشكل عام ودول افريقيا جنوب الصحراء بشكل خاص لم تقتصر فقط على السياسات التي اتخذتها حكومات تلك الدول سواء في الشق المالي او الشق النقدي، وانما كان هناك سياسات وتدابير تم اتخاذها من قبل مؤسسات اقليمية وقارية لتخفيف الاثار الاقتصادية ل كوفيد١٩. ومن هذه المؤسسات:

١) مكتب جمعية الاتحاد الافريقي The Bureau of the Assembly of the Union : حيث وافقت الجمعية على إنشاء صندوق قاري لمكافحة كوفيد-١٩، كما وافقت الدول الأعضاء في المكتب على المساهمة الفورية بمبلغ ١٢ مليون دولار أمريكي كتمويل أولي. والدول الأعضاء والمجتمع الدولي والكيانات الخيرية مدعوة للمساهمة في هذا الصندوق وتخصيص ٤.٥ مليون دولار لتعزيز قدرة مركز السيطرة على الأمراض في أفريقيا. ايضا دعت الجمعية المجتمع الدولي إلى تشجيع الممرات التجارية المفتوحة، خاصة للأدوية والمستلزمات الصحية الأخرى. ايضا حثت مجموعة العشرين على تزويد الدول الإفريقية على الفور بمعدات طبية ومجموعات اختبار ومعدات واقية لمكافحة الجائحة ومجموعة حوافز اقتصادية فعالة تتضمن الإغاثة والمدفوعات المؤجلة. ودعت الجمعية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والمؤسسات الإقليمية الأخرى

على استخدام جميع الأدوات المتاحة في ترسانتها للمساعدة في التخفيف من هذه الآفة وتوفير الإغاثة للقطاعات الحيوية للاقتصادات والمجتمعات الأفريقية (UNECA ,2020).

٢) وزراء مالية الدول الافريقية: أعلن بيان مشترك مع العديد من وزراء المالية الأفارقة أن القارة بحاجة إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكي للدفاع عن أنظمة الرعاية الصحية ومواجهة الصدمة الاقتصادية التي يسببها المرض (CAEMU, 2020).

٣) بنك التنمية الافريقي: جمع بنك التنمية الأفريقي سندات استثنائية بقيمة ٣ مليارات دولار في سندات مدتها ثلاث سنوات أطلق عليها سندات Fight Covid-19 الاجتماعية للمساعدة في تخفيف الأثر الاقتصادي والاجتماعي لوباء كوفيد-١٩. وقد اكتسبت هذه السندات اهتمامًا من البنوك المركزية والمؤسسات الرسمية بما في ذلك المستثمرون المسؤولون اجتماعيًا، مع عروض تجاوزت ٤.٦ مليار دولار.

٤) البنك الافريقي للاستيراد والتصدير: أعلن البنك عن تسهيلات بقيمة ٣ مليارات دولار أمريكي لمساعدة الدول الأعضاء على تحمل الآثار الاقتصادية والصحية لكوفيد-١٩. وكجزء من التخفيف من الاثار، سيقدم البنك الدعم المالي لأكثر من ٥٠ دولة من خلال التمويل المباشر، وخطوط الائتمان، والضمانات، والمبادلات بين العملات وغيرها من الأدوات المماثلة.

وعلي جانب اخر، تلقت العديد من البلدان الأفريقية **مساعدات ومنحاً دولية** للتعامل مع هذه الجائحة. حيث قدم البنك الدولي للحكومة الكينية نحو ٦٠ مليون دولار أمريكي (٦.١ مليار شيلن كيني) للمساعدة في مكافحة جائحة الفيروس التاجي[٣]، كما قدمت هيئة التنمية الدولية البريطانية (The UK's Department for International Development (DFID ما يقرب من ٢.٢٤ مليون دولار أمريكي لليونيسف لتعزيز قدرة ملاوي للتعامل مع الوباء في البلاد[٤]. أيضا وافق البنك الدولي على ١٤.٢٥ مليون دولار أمريكي كدعم

[٣] -انظر

-https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/04/02/kenya-receives-50-million-world-bank-group-support-to-address-covid-19-pandemic

[٤] - انظر

-https://www.unicef.org/malawi/press-releases/uk-aid-provides-17-billion-kwacha-covid-19-coronavirus-prevention-and-preparedness

استجابة رواندا لوباء الفيروس التاجي[٥]، بالإضافة الي ٤٧ مليون دولار أمريكي لدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال جائحة كوفيد-١٩[٦]. وافقت مؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي World Bank's International Development Association (IDA) على منحة بقيمة ٢.٥ مليون دولار أمريكي لمساعدة حكومة ساوتومي وبرينسيب في الاستجابة للتهديد الذي يمثله كوفيد-١٩. ويوضح الجدول رقم (١) المنح والمساعدات التي تلقتها الدول الافريقية من المؤسسات الدولية المختلفة لمواجهه كوفيد-١٩.

جدول رقم (١) :المساعدات الدولية لدول افريقيا جنوب الصحراء لمواجهه كوفيد ١٩

الدولة	الجهة المانحة	المبلغ (مليون دولار)
غامبيا	مؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي(IDA)	١٠
سان تومي	الحكومة الامريكية	٢.٥
الكنغو	البنك الدولي (٤٧)، البنك الدولي (٦)	٥٣
ليبيريا	الحكومة الامريكية	٦
رواندا	البنك الدولي	١٤.١٥
ملاوي	هيئة التنمية الدولية البريطانية(DFID)	٢.٢٤
كينيا	البنك الدولي	٦٠
السنغال	البنك الدولي	٢٠
جيبوتي	البنك الدولي	٥
جنوب افريقيا	البنك الدولي	٧.٦
الصومال	الحكومة الامريكية	٧
سيراليون	البنك الدولي	٧.٥

5) Peterson K Ozili "COVID-19 in Africa: Socioeconomic Impact, Policy Response and Opportunities", **SSRN Electronic Journal**, 2020, p.7.

[٥] - انظر

-https://www.aa.com.tr/en/africa/world-bank-lends-rwanda-14-million-to-fight-covid-19/1799348

[٦] انظر

-https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/04/02/the-world-bank-group-provides-47-million-to-support-the-democratic-republic-of-congos-response-to-the-coronavirus-pandemic

٦. خاتمة ورؤى مستقبلية:

تناولت الورقة دراسة الاثار الاقتصادية المتوقعة لجائحة كرونا على اقتصاديات دول افريقيا جنوب الصحراء، وقد اوضحت أن تأثيرات هذه الازمة جاءت مزدوجة على الدول النامية بشكل عام، الامر الذي ميزها عن كافة الازمات الاقتصادية السابقة. حيث تبدأ هذه الازمة بصدمة في الانتاج المحلي تخلق اثارا في العرض والطلب وسلاسل الإنتاج أو التوريد العالمية، ثم ينتقل التأثير بعد ذلك على مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم والبطالة وغيرها وتنتهي بحدوث الكساد.

وفيما يتعلق بتأثيرات هذه الجائحة على مؤشرات الاقتصادي الكلي لدول افريقيا جنوب الصحراء، توصلت الدراسة الي أربع محددات رئيسية لمدى تأثر الدول وهي: درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة، وطبيعة الهيكل الاقتصادي، ومستوى انتشار المرض، والسياسات الاقتصادية المتبعة على المستويين المالي والنقدي ومدى استجابتهما للازمة. واستنادا الي تلك المحددات؛ أوضحت الدراسة ان الدول الافريقية البترولية، وتلك التي يعتمد اقتصادها على الموارد الطبيعية والسياحة هي الدول الاكثر تضررا من الازمة. توقعت الدراسة ايضا حدوث خلل في الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي لدول افريقيا جنوب الصحراء، يتمثل الخلل الداخلي في عجز موازنات دول افريقيا جنوب الصحراء مرتبط بزيادة الانفاق على القطاع الصحي وانخفاض الايرادات الخاصة بقطاعات الموارد الطبيعية والايرادات الضريبية. واما الخلل الخارجي فيتمثل في عجز في موازين مدفوعات الدول كنتيجة لتراجع الصادرات بالإضافة الي تزايد اعباء الدين الخارجي نظرا لانهيار اسعار الصرف.

أما فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التي اتخذتها دول افريقيا جنوب الصراء للتعامل من كوفيد-١٩، اوضحت الدراسة ان ما استخدمته دول افريقيا جنوب الصحراء قد يختلف الي حد ما عن السياسات المتبعة عالميا وذلك لأسباب تتعلق وطبيعة الهياكل الاقتصادية لهذه الدول، كما استعرضت الدراسة اهم السياسات المالية والنقدية التي تم اتخاذها سواء من قبل حكومات هذه الدول او من مؤسسات على المستوى الاقليمي القاري.

وتجدر الاشارة هنا أنه يجب التعامل مع أزمة الكرونا باعتبارها أزمة كاشفة لما يشوب الأداء الاقتصادي من عوار أو خلل ومعالجة تفرض على الدول علا اختلالاتها الاقتصادية ومنشأة لأوضاع اقتصادية جديدة. بمعنى أن جزء كبير من الاثار الاقتصادية المترتبة على الأزمة والتي تم تناولها في هذه

الورقة هو يرجع في الأصل إلى اختلالات هيكلية في اقتصادات دول افريقيا جنوب الصحراء جعلتها أكثر انكشافاً للصدمات الاقتصادية الخارجية وأكثر عرضة للتقلبات والصدمات المحلية، مثل اعتمادها المفرد على قطاعات اقتصادية أولية، اعتمادها وارتباطها بشكل كبير بالأسواق العالمية في توفير احتياجاتها الأساسية، اعتمادها بصورة مكثفة على مصادر التمويل الخارجية وهكذا. وهنا يأتي دور الأزمة الحالية في كونها كاشفة لهذا العوار الاقتصادي، وموجبة للتعامل معه وعلاجه، وليس التعامل مع الأزمة وتأثيراتها بصورة مؤقتة مثل ما حدث في الأزمات الاقتصادية السابقة (وكان اخرها الأزمة المالية العالمية) حيث تتنكب اهتمام الدول في معالجة الاثار المؤقتة فقط. دون احداث تغيير هيكلي حقيقي في اقتصادات الدول.

بذلك يجب على دول افريقيا جنوب الصحراء تطوير قدرة النظم الصحية، بالإضافة الي توفير الحماية للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم خلال الازمة. كما يجب على حكومات دول افريقيا جنوب الصحراء استصدار تشريعات من شأنها حماية العمالة والقطاعات الحيوية للحفاظ على القدرة الانتاجية وراس المال البشري للمؤسسات وهو أمر ضروري لإعادة تشغيل الاقتصاد بعد انتهاء الوباء الصحي. كما يستلزم الأمر أيضاً وضع برامج أكثر فعالية للرعاية الإجتماعية. فعلي الرغم من تعدد تلك البرامج، إلا ان التحويلات النقدية لا تزال تعد هي الأفضل والأنسب لدول افريقيا جنوب الصحراء ليس فقط لسهولة تقديمها بل ولإمكانية وصولها الي القطاع غير الرسمي.

على صعيد أخر، فإن الأزمة الحالية يجب أن تكون بداية للإعادة ترتيب الأولويات الاقتصاديات للدول الأفريقية. بحيث تدفع هذه الدول بضرورة الإسراع في تنوع هياكلها الاقتصادية، وتطوير وتنمية قطاعاتها الصناعية المحلية (توطين الصناعات) استغلالاً لانخفاض المعروض من السلع المستوردة نتيجة الأزمة، وتقليل معدلات انكشافها واعتمادها على الاقتصاد العالمي. كما أنها جاءت كاشفة لضرورة تطوير البنية التحتية في الاقتصادات الأفريقية خاصة البنية التحتية الصحية مما يستلزم إعادة ترتيب أولويات الاتفاق العام في تلك الدول. كذلك فإن هذه الأزمة قد تكون حافزاً للتعجيل بعملية الرقمنة الاقتصادية أو التحول الرقمي التي تبناها مؤخراً الاتحاد الأفريقية ودوله خاصة فيما يتعلق بالقطاع المالي والمصرفي.

وترى الدراسة ان هناك مجموعة من التساؤلات التي ربما تحتاج الي دراسات مستقبلية للإجابة عنها وهي: مدى تأثر الفقر وجهود التنمية الاقتصادية المستدامة بالزمة؟ هل ستقلل دول افريقيا جنوب الصحراء من تعرضها التجاري لدول مثل الصين من أجل الحد من تعرضها للصدمات الخارجية في المستقبل؟ هل

ستقلل الدول الأفريقية البترولية من اعتمادها على عائدات النفط لتقليل تعرضها للصدمات الناجمة عن الانخفاض الكبير في أسعار النفط؟ هل ستقوم الحكومات الأفريقية بتطوير البنية التحتية الحالية أو إنشاء بنية تحتية جديدة، بما في ذلك البنية التحتية للرعاية الصحية، التي يمكن أن تساعد في الحد من تأثير الأزمات المستقبلية؟ هل ستقوم البنوك الإفريقية ببناء احتياطيات رأسمالية كافية أو احتياطيات رأسمالية لا تحتاج إلى منح في اوقات الازمات؟ وأخيرًا، فإن هذه الأزمة هي أيضًا فرصة للتفكير في التعاون الإقليمي في معالجة هذا الوباء والأزمات المستقبلية، فهل يعتبر الاتحاد الافريقي الان ومؤسساته مؤهلاً لذلك.

المراجع:

1. Central Africa Economic and Monetary Union (CAEMU), *Economic Impact of Coronavirus in the World, in Africa and in CAEMU*, Bangui, Central Africa Republic, 2020.
2. E., V. D. Wit, etal Bloom .(٢٠٠٥) .*Potential Economic Imapct of an Avian Flue Pandemeic on Asia* .Manila: Asian Development Bank . at: http://www.adb.org/Documents/EDRC/Policy_Briefs/PB042.pdf
3. Gentilini, U., M. Almenfi, & I. Orton. *Social Protection and Jobs Responses to COVID-19: A Real-Time Review of Country Measures*, World Bank and ILO, 2020.
4. IMF .(٢٠٢٠) .*Sub Saharan Africa Regional Economic Outlook: Covid-19: An Unprecedented Threat to Development* . Washington D.C.: IMF.
5. Lee J.W and W. McKibbin .(٢٠٠٤) .Estimating the Global Economic Costs of SARS . تأليفS. Knobler and others ،*Learning from SARS: Preparing for the Next Outbreak* . Washington D.C.: The National Academies Press.
6. Loayza, Norman V., and Steven Pennings, *Macroeconomic Policy in the Time of COVID-19: A Primer for Developing Countries*, Research and Policy Briefs No. 28, World Bank, 2020.
7. Ozili. P. K. *"COVID-19 in Africa: Socioeconomic Impact, Policy Response and Opportunities"*, 2020.
8. Ozili, P. K., & Arun, T., *Spillover of COVID-19: Impact on the Global Economy,* 2020.
9. Ozili, P. K.: *Covid-19 Pandemic and Economic Crisis: The Nigerian Experience and Structural Causes*, 2020.
10. Peterson K. Ozili .(٢٠٢٠) .*Covid-19 Pandemic and Economic Crisis: The Nigerian Experience and Structural Causes* .MPRA Paper No. 99424.
11. Seleman Yusuph Kitenge٥) .th may, 2020 .(*Globalisation Linkage to Covid-19: How Africa's Econonmy is Impacted*., United Nations: Africa Renewal:
12. http://www.un.org/africarenewal/news/coronavirus/globalisation-linkage-covid-19-how-africa's-economy-impacted
13. Simon Wren Lewis .(٢٠٢٠) .The Economic Effects of a Pandemic تأليف .Richard, etal. Baldwin ،*Economics in The Time of Covid-19* .(الصفحات ١٠٩-١١٣) London: Center fro Economic Policy Research.
14. Suborna Barua .(٢٠٢٠) .*Understanding Coronanomics: The Economic Implications of the Coronavirus (Covid-19) Pandemic* .
15. UNECA, *Economic Impact of the Covid19 on Africa*, Addis Ababa, Ethiopia, 2020.
16. Warwick and Fernando, Roshen McKibbin .(٢٠٢٠) .*The Global Macroeconomic Imapcts of COVID-19 Seven Scenarios* .Crawford School of Public Policy, Australian National University.
17. World Bank .(٢٠٢٠) .*Africa's Pulse: An Analysis of Issues Sharping Africa's Economic Future- assessing the Economic Impact of Covid-19 and Policy responces in SSA* . Washington D.C.: World Bank.

18. World Bank: *Assessing the Economic Impact Of COVID-19 & Policy Responses in SSA*, World Bank, Washington DC, 2020.

جدول رقم (م١)

مجموعات الدول الأفريقية

الدول الأفريقية البترولية	الدول الافريقية الغنية بالموارد الطبيعية غير البترولية	الدول المعتمدة على القطاعات الأكثر تضرراً (السياحة والخدمات اللوجستية)	الدول الأخرى
أنجولا، الكاميرون، تشاد، الكونغو، غينيا الاستوائية، الجابون، نيجيريا، جنوب السودان	بتسوانا، بوركينا فاسو، افريقيا الوسطى، الكونغو الديموقراطية، غانا، غينيا، ليبريا، مالي، ناميبيا، النيجر، سيراليون، جنوب افريقيا، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي	جزر القمر، كينيا، مدغشقر، موريشيوس، ساوتومي وبرنسيب، سيشل	بنين، بوروندي، الرأس الأخضر، كوت ديفوار اريتريا، مملكة إسواتيني، إثيوبيا، جامبيا، غينيا بيساو، ليسوتو، مالاوي، موزمبيق رواندا، السنغال، توجو، أوغندا

جدول رقم (م٢)

السياسيات المالية والنقدية المتبعة من بعض الدول الافريقية ودول افريقيا جنوب الصحراء

الدولة	الاجراء
كوت ديفوار	أعلنت الحكومة ٢٠٠ مليون دولار كاستجابة Covid19. إنشاء صندوق لتعزيز الأنشطة الاقتصادية، ودعم الشركات المتضررة من أجل التخفيف من قطع الوظائف، وما إلى ذلك.
اثيوبيا	أعلنت الحكومة أنها خصصت ١٠ ملايين دولار لمكافحة الوباء وقدمت اقتراحا من ثلاث نقاط حول كيف يمكن لدول مجموعة العشرين مساعدة البلدان الأفريقية على التعامل مع جائحة الفيروس التاجي. • يدعو إلى حزمة مساعدات بقيمة ١٥٠ مليار دولار – حزمة تمويل الطوارئ العالمية الإفريقية COVID-19. • تنفيذ خطط تخفيض الديون وإعادة هيكلتها، • تقديم الدعم لمنظمة الصحة العالمية (WHO) والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC) لتعزيز تقديم الصحة العامة والتأهب لحالات الطوارئ في القارة.
غينيا الاستوائية	تعهدت الحكومة بالمساهمة بمبلغ ١٠ ملايين دولار لصندوق الطوارئ الخاص
جامبيا	قرر البنك المركزي لغامبيا: • تخفيض سعر الوثيقة بنسبة ٠.٥ نقطة مئوية إلى ١٢ في المائة. وقررت اللجنة أيضا • زيادة سعر الفائدة على الودائع الدائمة بنسبة ٠.٥ نقطة مئوية إلى ٣ في المائة. كما تم تخفيض تسهيلات الإقراض الدائمة إلى ١٣ في المائة من ١٣.٥ في المائة (MPR زائد نقطة واحدة).
غانا	قررت لجنة السياسة النقدية في بنك غانا تخفيض سعر السياسة النقدية بمقدار ١٥٠ نقطة أساس إلى ١٤.٥ في المائة. تم تخفيض متطلبات الاحتياطي الأساسي من ١٠ في المائة إلى ٨ في المائة لتوفير المزيد

	من السيولة للبنوك لدعم القطاعات الحيوية في الاقتصاد. يتم تخفيض الاحتياطي المحفظة لرأس المال (CCB) للبنوك بنسبة ٣.٠ في المائة إلى ١.٥ في المائة. وذلك لتمكين البنوك من توفير الدعم المالي اللازم للاقتصاد. وهذا يقلل بشكل فعال من متطلبات كفاية رأس المال من ١٣ في المائة إلى ١١.٥ في المائة. تعتبر سداد القروض التي فات موعد استحقاقها لمؤسسات التمويل الأصغر لمدة تصل إلى ٣٠ يومًا "جارية" كما هو الحال بالنسبة لجميع الهياكل الأساسية للبيانات المكانية الأخرى. يُسمح الآن لجميع مشتركي الهواتف المحمولة باستخدام تفاصيل تسجيلهم الحالية الموجودة على الهاتف المحمول لتكون على متنها للحصول على الحد الأدنى لحساب KYC.
كينيا	البنك المركزي الكيني للمساعدة في التخفيف من الآثار السلبية، سيتم تطبيق تدابير الطوارئ التالية على المقترضين الذين تم تسديد قروضهم حتى ٢ مارس ٢٠٢٠. • ستسعى البنوك إلى تقديم الإغاثة للمقترضين على قروضهم الشخصية بناءً على ظروفهم الفردية الناشئة عن الوباء. • من أجل التخفيف من القروض الشخصية، ستقوم البنوك بمراجعة الطلبات المقدمة من المقترضين لتمديد القرض لمدة تصل إلى عام واحد. لبدء هذه العملية، يجب على المقترضين الاتصال ببنوكهم. • يمكن للشركات المتوسطة الحجم والمقترضين من الشركات الاتصال ببنوكها لتقييم وإعادة هيكلة قروضها على أساس ظروف كل منها الناشئة عن الوباء
ناميبيا	في ٢٠ مارس ٢٠٢٠، قرر بنك ناميبيا خفض سعر الفائدة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس إلى ٥.٢٥٪.
النيجر	أعلنت الحكومة ١.٦٣ مليون دولار لدعم استجابة Covid19
نيجيريا	تم منح جميع مرافق التدخل CBN بموجب هذا وقفًا إضافيًا لمدة عام واحد على جميع مدفوعات السداد الرئيسية، اعتبارًا من ١ مارس ٢٠٢٠. تخفيض سعر الفائدة من ٩ إلى ٥ بالمائة سنويًا لمدة عام واحد اعتبارًا

	من ١ مارس ٢٠٢٠ إنشاء تسهيلات ائتمانية مستهدفة بقيمة ٥٠ مليار دولار للأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة؛ الدعم الائتماني لصناعة الرعاية الصحية التحمل التنظيمي: تغادر جميع بنوك الأموال المودعة للنظر في إعادة الهيكلة الزمنية والمحدودة لشروط القرض والقروض للشركات والأسر الأكثر تأثراً بالبنك المركزي النيوزيلندي لدعم مستويات تمويل الصناعة للحفاظ على قدرة DMBs على توجيه الائتمان للأفراد والأسر والشركات.
مدغشقر	أعلن البنك المركزي لمدغشقر عن: • دعم الأنشطة الاقتصادية من خلال تزويد البنوك بالسيولة اللازمة لتمويل الاقتصاد؛ • ضخ ١١١ مليون دولار في بداية مارس وسيعيد ضخ ٥٣ مليون دولار في نهاية مارس ٢٠٢٠؛ • الحفاظ على توافر العملات الأجنبية في السوق بين البنوك. • ناقش مع البنوك والمؤسسات المالية تأثير الأزمة وتقديم الاستجابات اللازمة.
موريشيوس	تبنى بنك موريشيوس خمسة استجابات للحفاظ على تدفق الائتمان إلى الاقتصاد: • خفض معدل الفائدة الرئيسي (KRR) بمقدار ٥٠ نقطة أساس إلى ٢.٨٥ في المائة سنويا. • مبلغ إغاثة خاص بقيمة ٥.٠ مليار روبية من خلال البنوك التجارية لتلبية متطلبات التدفق النقدي ورأس المال العامل. قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي بنسبة مئوية إلى ٨٪. • الإفراج عن ١٣٠ مليون دولار لتمويل الشركات التي تكافح من أجل تأثير الفيروس؛ • تكليف البنوك بتعليق تسديد رأس المال على القروض للشركات المتضررة؛ • إرشادات توجيهية خففت للتعامل مع انخفاض الائتمان. وأصدر "سند

	ادخار
رواندا	أعلن البنك المركزي: • تسهيلات إقراض بقيمة ٥٢ مليون دولار للبنوك التجارية؛ • تخفيض نسبة متطلبات الاحتياطي اعتبارا من ١ أبريل من ٥٪ إلى ٤٪ للسماح للبنوك بمزيد من السيولة لدعم الأعمال المتضررة. • السماح للبنوك التجارية بإعادة هيكلة القروض المستحقة للمقترضين التي تواجه تحديات التدفقات النقدية المؤقتة الناشئة عن الوباء.
سيشل	أعلن البنك المركزي لسيشيل (CBS) • استخدام احتياطي النقد الأجنبي فقط لشراء ثلاث بنود – الوقود والسلع الغذائية الأساسية والأدوية • خفض سعر السياسة النقدية (MPR) إلى أربعة في المائة من خمسة في المائة • سيتم إنشاء تسهيلات ائتمانية تقدر بحوالي ٣٦ مليون دولار لمساعدة البنوك التجارية في إجراءات الإغاثة الطارئة
سيراليون	البنك المركزي في سيراليون: • خفض معدل السياسة النقدية بمقدار ١٥٠ نقطة أساس من ١٦.٥ في المائة إلى ١٥ في المائة. • إنشاء تسهيلات ائتمانية خاصة بقيمة ٥٠٠ مليار جنيه لتمويل الإنتاج، • شراء وتوزيع السلع والخدمات الأساسية. • توفير موارد الصرف الأجنبي لضمان استيراد السلع الأساسية. سيتم نشر قائمة السلع المؤهلة لهذا الدعم في الوقت المناسب. • دعم السيولة للقطاع المصرفي
جنوب افريقيا	خفض بنك الاحتياطي الجنوب أفريقي سعر الفائدة من ٦.٢٥٪ إلى ٥.٢٥٪. أعلنت الحكومة عن خطة بقيمة ٥٦.٢٧ مليون دولار لدعم الشركات الصغيرة أثناء تفشي المرض
اوغندا	بنك أوغندا:

	• التدخل في سوق الصرف الأجنبي لتخفيف التقلبات الزائدة الناشئة عن الأسواق المالية العالمية؛ • وضع آلية للحد من غطاء الأعمال التجارية السليمة في الإعسار إلى الحد الأدنى بسبب نقص الائتمان؛ • تقديم مساعدة قانونية استثنائية لمدة تصل إلى عام واحد للمؤسسات المالية التي يشرف عليها مجلس بو والتي قد تتطلبها؛ • التنازل عن القيود المفروضة على إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية في المؤسسات المالية التي قد تكون عرضة لخطر الإفلاس.
زامبيا	قرر بنك زامبيا زيادة الحد الأقصى على الوكلاء ومحافظ الشركات: الأفراد من الدرجة الأولى من ١٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ في اليوم (ك) والحد الأقصى ١٠٠٠٠٠ من الأفراد من المستوى ٢ من ٢٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠ في اليوم (ك) والحد الأقصى ٥٠٠٠٠٠ من الشركات الصغيرة والمتوسطة والمزارعين من ٢٥٠.٠٠٠ إلى ١،٠٠٠،٠٠٠ يوميًا (K) و ١،٠٠٠،٠٠٠ كحد أقصى تخفيض رسوم معالجة نظام الدفع والتسوية بين البنوك (ZIPSS).

Source: AUC/AACB, Member States and Central Banks (2020)